THE SKY'S LIMIT AFRICA:

The case for a just energy transition from fossil fuel production in Africa

الملخص التنفيذي:

في مايو 2021أصدرت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أول سيناريو عالمي متوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية ووجدت أن حقول النفط والغاز الجديدة ومناجم الفحم لا تتوافق مع هذا الهدف المناخي الملح. عزز تقرير الوكالة الدولية للطاقة الأبحاث التي تم نشرها من قبل منظمات مثل Oil Change International والمنظمات الاخرى التي توضح أن هناك حاجة ماسة إلى التخلص التدريجي المُدار من إنتاج الوقود الأحفوري العالمي لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

إن التأثيرات المناخية والتكاليف البشرية والمخاطر الاقتصادية لمشاريع النفط والغاز والفحم الجديدة تعني أنه لا ينبغي الموافقة على مشاريع جديدة لاستخراج الوقود الأحفوري - في إفريقيا أو في أي مكان آخر. يوضح هذا التقرير قضية التخلص التدريجي والمنصف والمُدار من إنتاج الوقود الأحفوري في إفريقيا جنبًا إلى جنب مع الانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة والاقتصادات الخضراء الديمقراطية. لا يعني التخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري وقف استخدام وإنتاج الوقود الأحفوري في إفريقيا بين عشية وضحاها. بل فهذا يعني البدء في التخطيط على نطاق واسع الآن لضمان وجود الوقت والموارد للإزالة والانتقال العادل للعمال والمجتمعات التي تعتمد على إنتاج الوقود الإحفوري.

لا ينبغي ولا يمكن تحمل تكاليف إزالة الوقود الإحفوري بالتساوي. **يجب على البلدان الغنية في شمال الكرة الأرضية التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن الانبعاثات التاريخية والحالية وأن تتحرك أولاً وأسرع للتخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري ودفع نصيبها العادل من أجل التحول العالمي للطاقة.**

شروط العقود السيئة وأطر الدعم الحكومي والاتاوات الملائمة للصناعة ومصائد الديون والفساد والملكية الضخمة للموارد الأحفورية من قبل الشركات متعددة الجنسيات كلها تعني أن إنتاج الوقود الأحفوري في إفريقيا لم يستخدم تاريخياً كوسيلة للتنمية العادلة أو الوصول إلى الطاقة أو سيادة الموارد. نظرًا لأن صناعات الوقود الإحفوري تواجه مخاطر مالية نظامية متزايدة فقد تلاشت احتمالية أن تتمكن من تعزيز التنمية العادلة. الحكومات التي تختار السعي لاستخراج النفط والغاز والفحم الجديد تخاطر بإبعاد نفسها عن التحول إلى الطاقة المتجددة والقطاعات الخضراء الأخرى.

استخراج الوقود الأحفوري ≠ التنمية أو الوظائف أو الوصول إلى الطاقة

سنبدأ هذا التقرير بمراجعة آثار إنتاج الوقود الأحفوري في إفريقيا حتى الآن وتقييم مدى تأثير التهديدات المتزايدة للقطاع على هذه النتائج.

- التقدم علي حساب الاخرين ومكافأة الشركات الدولية وإغلاق مصادر الطاقة المتجددة: تتدفق معظم أرباح الاستخراج إلى الخارج وليس محليًا. يوضح الشكل 4 أن 60% من الإنتاج المتوقع على مدى العقود الثلاثة القادمة ستكون مملوكة لشركات متعددة الجنسيات.كما من المتوقع أن يزداد هذا الأمر سوءًا عندما يتم النظر في الإنتاج من المشاريع الجديدة فقط, فإن ٦٦% منها مملوكة لشركات متعددة الجنسيات, حيث تأتي كل من توتال والوكالة الوطنية للمحروقات (إني) وإكسون موبيل وبي بي في المقدمة.

الشكل 4: الإنتاج المتوقع من مشاريع النفط والغاز الجديدة وغير المعتمدة بعد في إفريقيا ونسبة الملكية حسب المنطقة. وحدة القياس: مكافئ برميل النفط. الفترة: **2020 - 2050**

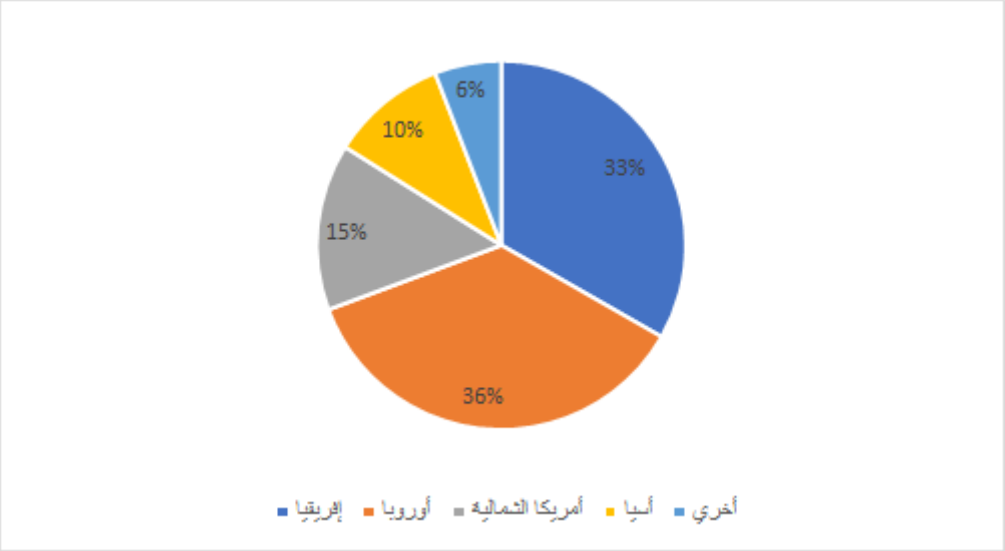

المصدر: تحليل منظمة Oil Change International بناءً على بيانات من Rystad UCube. على أساس موقع مقر الشركة.

- الفشل في تسليم أرباح التنمية الموعودة للوظائف والوصول إلى الطاقة. توظف الصناعات الاستخراجية في إفريقيا أقل من واحد بالمائة من القوى العاملة في إفريقيا. كما يتم تخصيص القليل من الوظائف الدائمة ذات الأجور المرتفعة للسكان المحليين. وبالمقارنة مقابل كل دولار يُستثمر تخلق الطاقة المتجددة وظائف أكثر من 2.5 إلى 5 مرات من الوقود الأحفوري. كما أن استثمارات الاقتصاد الأخضر الأخرى مثل الزراعة المحافظة والتكيف مع المناخ والمواصلات العامة وتعديلات المباني الموفرة للطاقة توفر وظائف أكثر من 5 إلى 25 ضعفًا. تُعد إفريقيا مُصدِّرًا صافًا للنفط والغاز والفحم. حيث تم تصميم البنية التحتية الحالية والمخطط لها لتزويد الأسواق الخارجية بدلاً من معالجة فقر الطاقة في القارة.
- تعريض صحة ووظائف وبيئة المجتمعات في الخطوط الأمامية للخطر. لقد تعرضت المجتمعات القريبة من الاستخراج للنزوح وفقدان الوظائف بسبب تضرر الأراضي الزراعية أو مصايد الأسماك أو آفاق السياحة و ظروف صحية خطيرة وتدهور بيئي وانتهاكات لحقوق الإنسان وتزايد الصراع العنيف والعسكرة.
- مضاعفة سرعة تأثر إفريقيا بالمناخ. ساهمت إفريقيا بنسبة 2% فقط من الانبعاثات العالمية التراكمية منذ عام 1890حتى الوقت الحاضر ومع ذلك مقارنة بالقارات الأخرى من المتوقع أن تكون إفريقيا المنطقة الأكثر والأسرع تضررًا من تغير المناخ وتمتلك أقل الموارد لإدارة العواقب.
- المحافظة على صادرات المواد الخام المحفوفة بالمخاطر وتضييق الطاقة المتجددة والقطاعات الخضراء الأخرى. تمتلك أفريقيا ما يقرب من 40% من إجمالي إمكانات الطاقة المتجددة في العالم. استمرار تطوير الوقود الأحفوري في حين تواجه الصناعة رياحًا معاكسة عالمية غير مسبوقة يقوض آفاق إفريقيا لإطلاق هذه الموارد التي لا مثيل لها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

تحتوي خطط صناعة الوقود الأحفوري على مخاطر اقتصادية و مناخية هائلة لأفريقيا

الآن سنتجه إلى وضع خريطة الإنتاج الإجمالي المتوقع للوقود الأحفوري وكذلك الإنتاج من المشاريع الجديدة في إفريقيا بين عامي 2020 و2050 باستخدام نموذج من شركة الاستشارات الصناعية Rystad Energy. نبرز الآتي:

- إذا استخرجت صناعة الوقود الأحفوري النفط والغاز والفحم المتوقع إنتاجه في إفريقيا في العقود الثلاثة القادمة فسوف ينبعث منها **65** مليار طن من ثاني أكسيد الكربون**.** هذا يعادل 13% من ميزانية الكربون المتبقية المرتبطة بفرصة 50% للبقاء ضمن مستوى 1.5درجة مئوية من الاحترار العالمي.
- تقلصت توقعات إنتاج الوقود الأحفوري في إفريقيا بشكل أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى في أعقاب صدمات عام **2020** والكثير من الإنتاج معرض لخطر كبير بأن يصبح أصولًا عالقة في المستقبل. بدلاً من النمو بنسبة 32% بحلول عام 2050 كما كان متوقعًا قبل عام 2020, من المتوقع الآن أن ينخفض إنتاج النفط والغاز في إفريقيا بنسبة 24%. وبينما كان إنتاج الفحم متسقًا نسبيًا قبل عام 2050, من المتوقع الآن أن ينخفض إنتاج الفحم بنسبة 14% على الأقل. كما أن 68% من إنتاجية النفط والغاز المتوقعة من المشاريع التي لم يتم الالتزام بها حتى الآن بين عام 2020 إلى 2050 مخصصة لعمليات إنتاج مكلفة مثل عمليات المياه العميقة أو التصديع المائي أو الإنتاجات الثقيلة الإضافية التي لها مخاطر عالية من الجنوح في المستقبل.
- **31%** من الإنتاجية المتوقعة ستكون في سبعة بلدان وافدة جديدة للسوق لديها القليل من النفط والغاز أو لا يوجد لديها استخراج للنفط والغاز على الإطلاق. سبعة من البلدان التي يُتوقع أن تكون ضمن أكبر 16 منتجًا للنفط والغاز في إفريقيا من الآن وحتى عام 2050 هي من الوافدين الجدد على هذا القطاع (موزمبيق وتنزانيا وموريتانيا وجنوب إفريقيا والسنغال وأوغندا وإثيوبيا). تأتي المشاريع المخطط لها في هذه البلدان مع تكاليف إضافية لبناء بنية تحتية جديدة وأنظمة تنظيمية للاستخراج.
- لم يتم إطلاق**40%** من انبعاثات الوقود الأحفوري المستقبلية في إفريقيا بعد. من المتوقع بين عام 2020 إلى عام 2050 أن تأتي 49% من هذه الانبعاثات من إنتاج الغاز و 41% من إنتاج النفط و 25% من إنتاج الفحم المتوقع من مشاريع جديدة ليست في مرحلة الإنتاج ولا قيد التطوير حاليا.
- يمكن أن تؤدي خطط الصناعة ما يصل إلى **230** مليار دولار من الأصول العالقة من مشاريع النفط الجديدة في إفريقيا في العقد المقبل وسيصل هذا المبلغ إلى **1.4** تريليون دولار بحلول عام **2050.** هذه هي المبالغ التي يتوقع أن تقوم صناعات الوقود الإحفوري باستثمارها في التنقيب عن النفط وتطوير مشاريع نفط وغاز جديدة في العشر إلى الثلاثين سنة القادمة لم يتم التصديق عليها بعد. إذا استمرت إزالة الكربون والاستيعاب السريع للطاقة المتجددة فقد تصبح الكثير من هذه الاستثمارات محصورة مما يخلق الحاجة - ولكن ليس الأموال - لإصلاح الأضرار البيئية وخلق حلول لفقدان الوظائف بين عشية وضحاها ونقص الإيرادات الحكومية.
- يتم دعم صناعة الوقود الأحفوري جزئيًا من خلال التمويل العام من الحكومات الغنية والملوثة المهددة بالتلاشي. بين عامي 2016 و 2019, قدمت دول مجموعة العشرين 47 مليار دولار من التمويل العام للوقود الأحفوري في إفريقيا وهذا يمثل 3.7 أضعاف المبلغ المقدم لمصادر الطاقة المتجددة. ولكن لقد بدأت هذه الاتجاهات في التحول. مع تحرك الدول ذات الاقتصادات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة للتخلص التدريجي من هذا التمويل العام الدولي, ستواجه الجوانب الاقتصادية للنفط والغاز والفحم في إفريقيا تراجعاً أكثر عن القطاعات الأخرى - بما في ذلك بدائل الطاقة المتجددة ذات التكلفة التنافسية.

الشكل 7: الانبعاثات المتوقعة من إنتاج النفط والغاز والفحم في جميع البلدان الأفريقية حسب فئة الاحتياطي, الفترة: **2020 -2050** , المقياس: مليار طن من ثاني أكسيد الكربون:

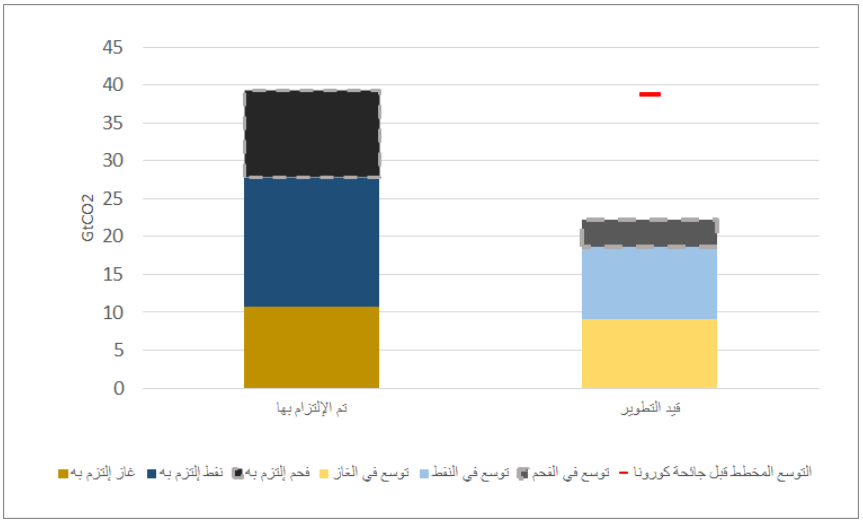

المصدر: تحليل منظمة Oil Change International بناءً على بيانات من Rystad UCube

الشكل**12** : أكبر 16دولة أفريقية لإنتاج النفط والغاز من مشاريع جديدة لم تتم الموافقة عليها بعد **(2020 - 2050)**

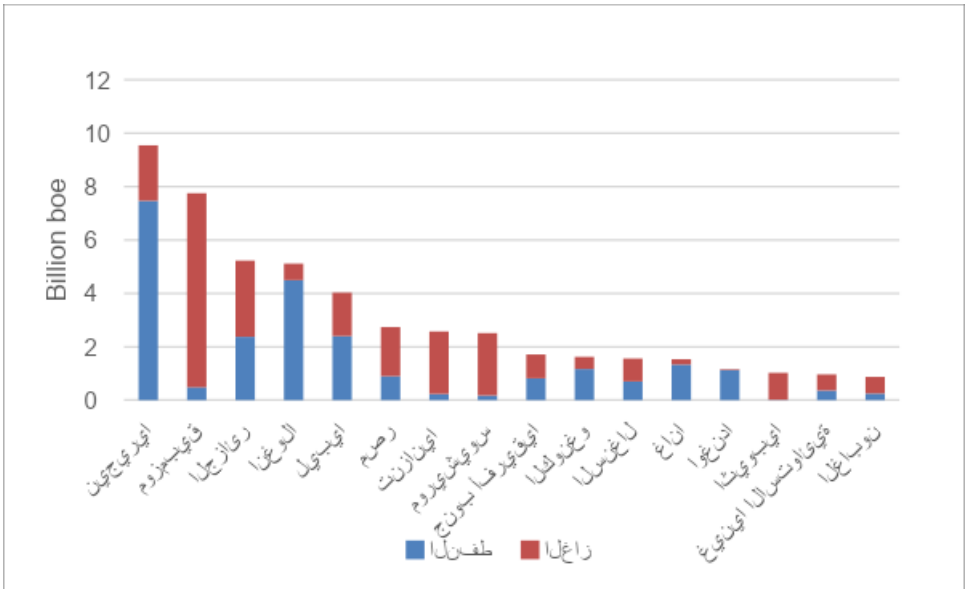

المصدر: تحليل منظمة Oil Change International بناءً على بيانات من Rystad UCube

في هذا التقرير نقدم أيضًا لمحة عن بعض تأثيرات تطوير الوقود الأحفوري في بلدان معينة والحركات التي تقاتل لوقف هذه المشاريع:

- حركة الإنتقال العادل من الفحم في جنوب إفريقيا
- النضال ضد خط أنابيب النفط الخام الذي يحتوي على مخاطر اقتصادية وبيئية في شرق إفريقيا وتنزانيا وأوغندا (EACOP)
- بند "استلم أو ادفع" في عقود النفط والغاز في غانا تسببت في تراكم الديون وإزاحة الطاقة المتجددة
- مقاومة انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك القمع المميت للمجتمع المدني وكذلك الآثار المحلية البيئية والصحية في نيجيريا
- فضيحة قضية بترو تيم (Petro-Tim) في السنغال هي مثال على إيرادات الموارد التي ينتهي بها المطاف في الجيوب الخاصة والحسابات الخارجية بدلاً من الخزائن العامة والمشاريع المحلية
- خطط شركة توتال لإنشاء أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال (LNG) في إفريقيا في موزمبيق ويأتي تطوير الغاز الطبيعي المسال مع التفاوت المتزايد في الثروة وتأثيرات المناخ والأضرار البيئية المحلية وزيادة الصراعات.

التوصيات:

قدم عام 2020 لمحة سريعة عما يمكن أن يبدو عليه الانحدار غير المُدار في قطاع النفط والغاز على مستوى العالم. لقد أصابت هذه العملية أكثر البلدان والمجتمعات ضعفاً بما في ذلك العديد من الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز في إفريقيا. كافحت حركات العدالة البيئية والحركات الاجتماعية الأخرى في إفريقيا منذ فترة طويلة من أجل تجاوز الوقود الأحفوري لتوفير فرصة لبناء نظام طاقة واقتصاد أوسع محليًا ومنصفًا وديمقراطيًا.

سيتطلب الانتقال بطريقة عادلة اتخاذ القرارات المحلية والتشاور للسماح للمجتمعات بتحديد الكيفية التي يجب أن يبدو عليها انتقال الطاقة في مناطقهم. ومع ذلك فقد طرحنا بعض المبادئ العامة لما يجب أن يشمله انتقال مجتمعاتنا إلى اقتصاد متجدد وعادل: التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري, الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية القوية, خطط انتقال عادل بقيادة عمال الوقود الأحفوري و

المجتمعات المتأثرة, التنويع الاقتصادي مع وضع الناس والكوكب في الاعتبار, الطاقة المتجددة للجميع, تعزيز الملكية المحلية والسيطرة الديمقراطية على الموارد, السيادة الغذائية, رفض الحلول الزائفة والاستخراج الأخضر, تعزيز التعاون الإقليمي, ضمان دفع الملوثين مقابل الأضرار التي تسببوا بها.

بناء على البيان الصادر عن قمة قادة الطاقة الأفريقية لعام 2020 وإطار عمل للتخلص التدريجي المنصف عالميًا من الوقود الأحفوري الذي نشرته موتيت وكارتا[1] (2020) ، فإننا نقدم التوصيات الأساسية التالية إلى الحكومات الأفريقية:

- يجب على الدول التي تمتلك صناعة وقود أحفوري قائمة بالفعل:
  - وضع خطط للتخلص التدريجي والمُدار من مشاريع استخراج الوقود الأحفوري الحالية بحلول عام 2050 على أبعد تقدير جنبًا إلى جنب مع انتقال عادل للعمال والمجتمعات.
  - إعطاء الأولوية للتخلص التدريجي من المشاريع التي تكون فيها حقوق الإنسان معرضة أكثر من غيرها والتي تتحمل المجتمعات المهمشة أكثر الآثار السلبية لإنتاج الوقود الأحفوري.
  - تنفيذ السياسات الصناعية والاجتماعية نحو التنويع الاقتصادي مع التركيز على القطاعات منخفضة الكربون التي تبني مجتمعات أكثر مرونة وإنصافًا وتسهل التخطيط التشاركي.

- يجب على جميع الدول بما في ذلك الدول التي يتم التخطيط لإنتاج الوقود الأحفوري فيها ولكن لم يتم إنشاؤه بالفعل:
  - توسيع نطاق تركيب الطاقة المتجددة بسرعة - لا سيما الطاقة المتجددة الموزعة في المناطق خارج الشبكة - لتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة.
  - وقف التراخيص والموافقات لمشاريع الوقود الأحفوري الجديدة.
  - متابعة التنمية السريعة لموارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي لا مثيل لها في إفريقيا لتحقيق الوصول الشامل إلى الطاقة قبل عام 2030 والانتقال إلى أنظمة طاقة متجددة أكثر مرونة وتوزيعًا.

في هذا التقرير نشدد على أن حكومات الدول الغنية يجب أن تقوم بنصيبها العادل. كما يقدم التقرير توصيات من شأنها أن تضمن لهم:

(أ) التحرك أولاً وأسرع في التخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري
(ب) وقف تمويل الوقود الأحفوري والإجراءات الأخرى التي تعيق الانتقال العادل للدول في أفريقيا
(ج) الدفع لدعم عمليات الانتقال العادلة من الوقود الأحفوري في جميع أنحاء أفريقيا وعبر بلدان الجنوب العالمي بما يتماشى مع مسؤوليتها التاريخية المتواصلة عن أزمة المناخ.

[1] Greg Muttitt and Sivan Kartha, "Equity, climate justice and fossil fuel extraction: principles for a managed phase out," *Climate Policy*, 20:8 (2020): pp. 1024-1042, http://www.tandfonline.com/10.1080/14693062.2020.1763900.